الحرب الاقتصادية كيف نجعلها في خدمة المبادئ؟

●بقلم الأستاذ / سليمان ناصر●

يعتقد الكثير من الناس أن أشد أنواع الحروب تأثيرا على المجتمعات وأكثرها دمارا وأكبرها من حيث النتائج والتبعات الحرب العسكرية فقط، بينما هناك أنواع أخرى من الحروب لا تقل عنها خطورة وأثرا ، مثل الحرب الإعلامية والحرب الإقتصادية .

هذه الأخيرة أضحت أهم سلاح تشهره الدول الكبرى في وجه البلدان المستضعفة ، بعد أن تخلت أو بالأحرى قلصت من فكرة الإستعمار المباشر، بل أصبحت تهدد به بعضها البعض ومن حين لآخر،وأقامت الهيئات الرسمية والمنظمات العالمية خصيصا لخدمة هذا الغرض مثل إنشاء(الغات) التي تحولت منذ سنوات إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكذا صندوق النقد الدولي والبنك العالمي مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، تماما كما أنشأت الأمم المتحدة ومجلس الأمن لحماية الشعوب وتوفير الأمن في مختلف بقاع العالم ، ولم يتوفر هذا الأمن إلا حيث أرادوا ومتى أرادوا !!.

الغريب في هذه الحرب أنها قد تكون مستعرة بين دولتين أو كتلتين كبيرتين ، بينما يبدو صفاء الجو السياسي بينهما، وهذا بالرغم من الترابط الشديد والتقليدي بين السياسة والإقتصاد، ونلاحظ هذه الظاهرة من خلال بعض الأمثلة التي جسدت ولا تزال هذه الحرب، فالولايات المتحدة الأمريكية فرضت ضرائب جمركية بنسبة 100٪ على الواردات اليابانية إليها ومنذ سنوات عديدة ، حين تمكنت البضاعة اليبانية من غزو مساحات كبرى من السوق الأمريكية خاصة منها السيارات، وبذلك ضربت الولايات المتحدة بقوانين الغات والمنظمة العالمية للتجارة عرض الحائط ، مع أن البلدين أعضاء فيها، بل إن الولايات المتحدة كانت على رأس الداعين إلى إنشائها ،مما بين لنا تفضيل المصالح على المبادئ إذا تعارضت بالنسبة لهؤلاء الكبار .

وهناك أمثلة أخرى نلحظها يوميا ، فالحرب لازالت قائمة بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي في قضية دعم المنتجات الزراعية ، مع أن بنود اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة واضحة في هذا المجال، كما اشترطت الولايات المتحدة على الصين ـ لقبول انضمامها مؤخرا إلى المنظمة العالمية للتجارة ، وبحكم أن الأولى من الرؤوس الكبيرة فيها ، وتحت غطاء حماية حقوق الملكية الفكرية التي تسعى إليها المنظمة ـ أن تقوم هذه الأخيرة بإتلاف الأطنان من الأقراص المدمجة والمنتجة لديها، بدعوى أنها تحتوي على برامج أمريكية استنسخت بطريقة غير شرعية، وهو ما حدث بالفعل .

ومما يبين أيضا أن هذه المنظمات الدولية هي سلاح الإقوياء في وجه الضعفاء، أن قوانين المنظمة العالمية للتجارة إستثنت من جميع بنودها ما يتعلق بالسلع الطاقوية كالبترول والغاز، وهذا لتتمكن الدول الكبرى من منع دخولها إلى أسواقها متى أرادت أو أن تفرض عليها ضرائب جمركية كيفما شاءت ، باعتبار أن هذه المواد توفر الجزء الأعظم من مداخيل الدول النامية، بل إن بعض الدول الغنية فرضت بالفعل ضريبة الوقود على هذه السلع ومنذ بضع سنوات بالرغم من حاجتها إليها، مما يدل على أن هذه الاتفاقيات – وإن قطعت جولات عديدة من المفاوضات – أمر دبر بليل .

السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو : لماذا لا تدير البلدان النامية وخاصة منها الإسلامية هذه الحرب لصالحها؟ ولماذا لا تجعلها في خدمة مبادئها القومية وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية؟ وإن لم يكن ذلك بالطرق الرسمية ومن خلال هذه المنظمات التي أجبرت على الانضمام إليها، والتي تتميز عادة بسيطرة دول تملك حق

الفيتو ولو بشكل غير رسمي ، فليكن ذلك من خلال السلوك الشعبي والتوعية العامة ، وليس الأمر من الصعوبة بمكان كما يتصوره البعض

وكما رأينا سابقا فإن هناك أمثلة عديدة من الواقع تثبت ذلك، فإسرائيل تشترط على العرب وفي كل مفاوضات معها رفع المقاطعة العربية لها ، وتعني بذلك التعامل الاقتصادي، فالشارع العربي بات يكره كل ما هو إسرائيلي الصنع، تماما كما يكره الإنسان الطاهر أن يمس نجاسة، اللهم إلا شذاذ الآفاق وعديمي المروءة، وهو ما جن له جنون إسرائيل ،ولم تجد له حلا ، وبالمقابل لم يستثمر المسؤولون العرب هذه النقطة لصالحهم، لأنه من السهل أن تأمر بفتح الأسواق وبخفض أو حتى إلغاء الضرائب على السلع الإسرائيلية، ولكن من المستحيل أن تجبر الناس على استهلاكها .

وعندما قطع العرب البترول عن الغرب في حرب أكتوبر 1973، أحدثوا بذلك زلزالا في سوق النفط فارتفعت أسعاره إلى ما فوق الأربعين دولارا (وبأسعار ذلك الوقت)، فكان العرب بذلك قد ضربوا عصفورين بحجر واحد، إلحاق الضرر بالغرب وبمصانعه ورفع تكاليف حصوله على هذه المادة الحيوية من جهة ، والاغتناء على حسابه بهذه المداخيل من جهة أخرى، ولكن للأسف فالعرب لا يأخذون العبرة من الماضي ويتناسون التاريخ ، وكلما لوح أحد الآن بفكرة قطع النفط عن الغرب تضامنا مع انتفاضة الأقصى المباركة أو سعيا وراء وقف القصف على شعب العراق الشقيق، نجد من يعارض الفكرة بشدة وبأعذار واهية ، وهي أن الغرب قد أخذ العبرة من الماضي هو أيضا وأخذ احتياطاته كاملة لمواجهة مثل هذا الموقف ، والسؤال الذي يطرح نفسه الآن وهو : إذا كانت مجرد إشاعة تهز أسواق النفط ، ومجرد إعلان لمسؤول أمريكي بقرب بداية العدوان على العراق جعل أسعاره ترتفع باستمرار ، فكيف بتوقف إنتاجه من بلدان عربية تنتج منه الملايين من البراميل يوميا، خاصة إذا وجدت تضامنا من دول إسلامية أخرى كنيجيريا أو حتى نامية كفنزويلا ؟!!.

إن المعارضين لفكرة قطع النفط عن الغرب والحقيقة تقال ، أنه لا يهمهم بذلك سوى الحفاظ على مداخيلهم، ولا يرضون بنقصها ولو دولارا واحدا كما نلحظ دائما في المفاوضات الشاقة لمنظمة أوبك، فكيف بتوقف هذه المداخيل ؟! والغريب أن ذلك لا يجب أن يحدث وكأنه من عاشر المستحيلات، ولوكان ذلك على جماجم الفلسطينيين وأشلاء أطفال العراق !! بل إن بلدانا عربية أعلنتها صراحة وقالت باللسان الفصيح إنها مستعدة لتعويض النقص الذي سوف يصيب أسواق النفط بعد اندلاع الحرب على العراق .

ودائما في سياق الأمثلة من الواقع ولو أخذنا حالة الجزائر ، فإننا نلاحظ أنه ومع بداية الانتفاضة الفلسطينية الأخيرة، برزت بعض الأصوات في المجتمع تنادي بمقاطعة السلع الأمريكية (وإن كانت مصنوعة في الجزائر)، على أساس أن أمريكا هي حليفة إسرائيل والداعم الأول لها، وفي مقدمة هذه السلع المشروبات بيبسي كولا وكوكاكولا، وهو ما جعل هذه الأخيرة تسارع بعد أيام قليلة إلى إعلان جوائز بملايين الدينارات لمجرد معلومات تتعلق بالمنتجات الرياضية المتنافسة في كأس العالم الأخيرة بكوريا الجنوبية واليابان ، يجدها الإنسان عند فتح زجاجة هذا المشروب تحت الغطاء وهذا لتشجيع استهلاك هذه المشروبات وشرائها بكميات أكبر سعيا وراء الحصول على هذه المعلومات وبالتالي الحصول على هذه الجوائز .

يجب أن نعترف بأن مقاطعة مثل هذا المنتوج الأمريكي الأصل والجزائري الصنع سوف يسبب أضرارا كبيرة لمنتجي هذه السلعة، وقد يؤدي ذلك إلى تسريح أعداد كبيرة من عمال هذه الشركات ، وبالتالي قطع لأرزاق عائلاتهم ، وهو شيء مرفوض شرعا، لذلك يجب التركيز على السلع المستوردة أصلا من بلدان تحارب الإسلام عنوة، أو تتآمر على المسلمين بمساعدة عدوهم ، وأرى أن ذلك أضعف الإيمان وأقل ما يمكن أن يقدمه المسلم دعما لإخوانه المظلومين ، خاصة وأنه لا يكاد يملك غير هذا السلاح ، وفوق هذا كله يجب الا يستهين بمثل هذا التصرف وألا يقلل من جدواه، وقد رأينا أمثلة عديدة من الواقع تثبت مدى فعاليته وتأثيره .

كم تمنينا من علمائنا الأجلاء لو أصدروا فتاوى جماعية تحض على مثل هذا التصرف، وإن كانت موجودة فعلا فإنها للأسف فتاوى فردية ومتفرقة، وبالمناسبة فإننا نسجل بكل التقدير تأييدنا لبعض الإعلانات التي تبثها التلفزة عندنا مثل ذلك الصادر عن كنفدرالية أرباب العمل ، والذي يرفع شعار " نشري سلعة بلادي باش نضمن مستقبل أولادي " ، وهذا الإعلان وإن لم يكن يسير في نفس الاتجاه الذي نتناوله في هذا الموضوع ، فهو يعتبر في رأينا خطوة في طريق التوعية العامة ، وترشيد السلوك الشعبي نحو ربط الاستهلاك بالمبادئ، وهذه هي البداية .